المجلة التاريخية الجزائرية
ISSN: 2572-0023 / EISSN: 2716-9065
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/664
المجلد:07، العدد:01 (2023)، ص381-393

الحكومة العامة وسياسة الحكام العامون الفرنسيون في الجزائر 1830م – 1900م

The General Government and the policy of the French governors in Algeria 1830-1900

الطيب مختاري
جامعة مستغانم (الجزائر)
tayebmo70@gmail.com

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
2023/02/27
تاريخ القبول:
2023/05/27

الكلمات المفتاحية:
- ✓ الحكومة العامة
- ✓ الاستعمار
- ✓ المرسوم
- ✓ القادة العامون

الملخص:

أتطرق في هذا المقال إلى بدايات التواجد الاستعماري، حيث عمل على استحداث إدارة استعمارية كانت أداة في التمكين للمشروع الاستعماري، تأتي في مقدمتها الحكومة العامة في الجزائر والتي يترأسها الحاكم العام، وهو موضوع المقال الذي أتطرق فيه إلى فترة المجلس الإداري الذي سبق ظهور الحكومة العامة سنة 1834م، وترأسه القادة العامون، كما أتناول تحقيق اللجنة الإفريقية التي أكدت على استحداث منصب الحاكم العام في تقريرها النهائي، والذي تجسد بمرسوم الالحاق وتنظيم الجزائر الذي كان في 22 جويلية 1834م، كما أتناول بعض التغيرات التي أدخلت على هذا المنصب، متمثلة في قانون الإلحاق 1881م ومرسوم 1896م، كما أتطرق إلى نماذج من سياسات القادة والحكام العامون في الفترة الممتدة من 1830 م إلى غاية 1900م.

Article info

Received:
27/02/2023
Accepted:
27/05/2023

Key words:
- ✓ The General Government
- ✓ colonialism
- ✓ the decree
- ✓ the General Commanders

Abstract:

I discuss in this article the beginnings of colonial presence, where efforts were made to establish a colonial administration that served as a tool for the colonial project. At the forefront is the General Government in Algeria, headed by the Governor-General. in the year 1834, led by the Generals. I also discuss the African Commission's report, which emphasized the establishment of the position of Governor-General in its final report, embodied in the Decree of Annexation and the Organization of Algeria on July 22, 1834. I also address some changes introduced to this position, represented by the Law of Annexation in 1881 and the Decree of 1896. Furthermore, I discuss examples of policies implemented by the leaders and Governor-Generals during the period from 1830 to 1900.

مقدمة

سعت فرنسا دوما لإخضاع الجزائر، إلا أن مشروعها الاستعماري لم يتجسد حتى سنة 1830م، من خلال ترجمة المشاريع الاستخباراتية إلى حملة انتهت بغزو الجزائر في جويلية 1830م، وعملت بعد ذلك إلى إتباع سياسة لاستغلال الأرض والإنسان، لكنها واجهت صعوبات جمة نجم عنها تغيير متواصل للقيادة وطبيعة عمل المؤسسات. وفي هذا الإطار أتناول إشكالية **الحكومة العامة وسياسة الحكام العامون الفرنسيون في الجزائر 1830م– 1834م**، متطرقا إلى جملة من الإشكاليات الفرعية للإلمام بالموضوع، بداية من بدايات الإدارة الاستعمارية، وإلى استحداث منصب الحاكم العام، كذلك إلى التغيرات التنظيمية على هذا المنصب وإلى سياسة من تقلد المنصب في التمكين للاستعمار والى الظلم الذي ألحقوه بالجزائريين.

جمعت في هاته الدراسة بين المنهج الوصفي والتحليلي، فكلا المنهجين يكملان بعضهما، كما وظفت في الدراسة مصادر متعددة جمعت بين المعلومة الأرشيفية والمصادر الكلاسيكية الأخرى سواء كانت مصادر باللغة العربية أو الأجنبية. كان هدفي من وراء الدراسة أن أبين أن الإدارة الاستعمارية كانت أحد الركائز الأساسية إلى جانب المدرسة والكنيسة للتمكين للتواجد الاستعماري الفرنسي، مبينا أيضا ما طال الجزائريين من وراء سياسة الحكام العامون.

1. تشكيل الحكومة العامة واستحداث منصب الحاكم العام

1.1. لجنة التحقيق الإفريقية ومسألة الحاكم العام

بدأت معالم الإدارة الاستعمارية تتجسد منذ الأيام الأولى لعملية الغزو، إذ لم تكتف فرنسا بالسيطرة العسكرية، فعملت على مرافقة الكنيسة والمدرسة والإدارة لعملية الغزو والتوسع العسكري، فكانت البداية بتشكيل لجنة حكومية في 6 جويلية، اعتبرت النواة الأولى للحكومة العامة ولاستحداث المؤسسات الإدارية، ممثلة في استحداث لجنة بلدية وأخرى دينية، كما تم تعين مديرا للميناء ومتصرف مدني وعسكري. إلا أن الأمور لم تكن تسير كما كان مخططا لها، فخلال ثلاث سنوات الأولى لم تتمكن فرنسا من إخضاع إلا بعض المناطق ممثلة في عنابة، وهران، بجاية، مستغانم مما أدى بالحكومة الفرنسية إلى محاولة تجاوز هذا العجز، فاهتدت إلى تشكيل لجنة تحقيق فرنسية في جويلية 1833م، أطلق عليها تسمية اللجنة الإفريقية، كان هدفها تشخيص الوضع والوقوف على مكمن العجز، واقتراح الحلول المناسبة لتجاوز ذلك، كما كانت وسيلة لترسيم الاحتلال وتجاوز ضغط المعارضة الفرنسية. فحسب التعليمات التي تلقتها وخريطة طريق عملها، كان من ضمن المسائل التي يجب معالجتها مسألة القيادة التي سوف تسير الجزائر، لأن القيادة حسب الحكومة ومحاضر اللجنة هي الركيزة الأساسية لعملية التوسع والاستغلال.

أدرجت هذه المسألة في الجلسة 32 بتاريخ 17 فيفري 1834م، فخلصت اللجنة في النهاية إلى الجمع بين السلطة العسكرية والسلطة المدنية وعدم الفصل بينهما، على أن لا تسند هذه المهمة إلى قائد عام كما كان معمول به بل تسند إلى شخصية برتبة حاكم عام، تكون له السلطة على الهيئتين المدنية والعسكرية، كما أكدت

على المواصفات الواجب توفرها في هذه الشخصية، قوة الشخصية، الحنكة والذكاء والدراية والإلمام بالقضايا الكبرى، وعليه أن يتميز بالجرأة في القرارات حتى لا ينتظر الأوامر من السلطة العليا في باريس، يحظى بثقة ودعم الحكومة وتكون له الحرية الكاملة في التصرف (La Commission d'Afrique v2 ,1834: p87).

رأت اللجنة أن تكون التعليمات والتوصيات الموجهة للحاكم العام صادرة عن مجلس الحكومة في القضايا العامة والهامة، أما القضايا الجزئية المتعلقة بالتعامل مع الوزارات فهي متروكة له حسب الظروف التي تحيط بهذه القضايا وطبيعتها وهو إقرار من اللجنة أن الوضع في الجزائر لم أن يستقر أبدا. تمّ الاعتماد في تنظيم عمل وسير الحكومة العامّة في الجزائر على القوانين التي كانت سنتي 1825 و1827 م والتي تنظم العلاقة بين فرنسا ومستعمراتها، كما تم الاعتماد على قانون 24 أفريل 1833 في مادته 64 في الجانب التشريعي، التي تعطي للملك حقّ التشريع بواسطة المراسيم، وبذلك أبقت سلطة التشريع في الجزائر للملك، وحجّبت هذه الوظيفة عن البرلمان ومجلس الشيوخ وكذلك المجلس الاستعماري. أمّا السلطة المدنية فوضعتها تحت سلطة الحاكم العام الذي يعينه الملك سواء من العسكريين أو المدنيين.

تتمثل مهمة الحاكم العام في توسيع وفرض سلطة الاحتلال على الجزائريين، توسيع العلاقات التجارية والزراعية والصناعية وفرض السلم واعتبار الحرب وسيلة وليست غاية. يكون إلى جانبه مجلس إداري يتشكل من كبار الموظفين ممثلين عن الوزارات، رأيه ومداولاته إجبارية وملزمة للحاكم العام في العديد من القضايا، بالنسبة للملحقين الإداريين في المدن وضعوا تحت سلطة الحاكم العام يتواصلون معه عن طريق مفوّضه، أما مدير المالية فيعمل بصفة ممركزة يراقب النفقات والمداخيل ويحضر الميزانية التي تناقش في المجلس.

أعطى مشروع اللجنة للسلطة العسكرية نوعا من الاستقلالية عن السلطة المدنية، إلا أنه أخضعها للحاكم العام، إذ يمكن للحاكم العام أن يخول لقائد الجيش بعض من صلاحياته، أما قادة المناطق جعلتهم يتواصلون مع الحاكم العام مباشرة، كما فوض مشروع الإصلاح للملك صلاحية إدخال تعديلات على سلطة الحاكم العام، أما في حالة الطوارئ فأعطته السلطة المطلقة، ويكون التواصل بينه وبين باريس عن طريق مدير المناطق المحتلة، الذي يعمل إلى جانب رئيس المجلس (Commission d'Afrique ,1834: p156).

1 .2. مرسوم 22 جويلية 1834م واستحداث منصب الحاكم العام

يعتبر هذا المرسوم الملكي ترجمة لمساعي الحكومة الفرنسية وتوجيهات اللجنة الإفريقية، التي سعت إلى إيجاد السبل الكفيلة لتحقيق المشروع الاستعماري، كان أساس كل ما لحق به من قرارات، كرس الإلحاق بصفة رسمية ونظم عملية الاحتلال والاستغلال.

يتشكل المرسوم من 57 مادة محددة لصلاحيات الحاكم العام ورؤساء المصالح الأخرى، ومنظمة للعلاقة بين الحكومة العامة والمصالح الوزارية، تتعلق المواد من 1 إلى 24 بطريقة اختيار وتنصيب وصلاحيات الحاكم العام، ومن 25 إلى 33 بالمقتصد المدني، ومن المادة 34 إلى 37 بالنائب العام ومن المادة 38 إلى

49 بمدير المالية، ومن المادة 50 إلى 55 بالمجلس الإداري والمادتان المتبقيتان هي عبارة عن إجراءات عامة. وبهذا ضبط المرسوم المهام ونظم العلاقات (De Menerville Pinson, 1853 : p7) .

جاءت المادة الأولى ملغية لمنصب القائد العام ومستحدثة لمنصب الحاكم العام، أسندت له القيادة العامة والإدارة العليا للجزائر، التي أصبحت تسمى الممتلكات الفرنسية في شمال إفريقيا، تم وضعه تحت وصاية وزير الحربية وإلى جانبه ضابط عسكري سام يتولى قيادة القوات البرية، وضابط سام يتولى قيادة القوات البحرية، ومقتصد مدني يشرف على الإدارة المدنية، ونائب عام، ومقتصد عسكري، ومدير للمالية، يمارسون مهامهم المدنية والعسكرية تحت إمرة الحاكم العام وفي حدود صلاحياتهم. وبهذا تكون الوزارات والمصالح المركزية ممثلة في الجزائر بموظفين في مصف المدراء التنفيذيين (Franque (M), 1844: p167).

كان استحداث منصب الحاكم العام وإلغاء منصب القائد العام نتيجة حتمية حسب اللجنة، كون المنصب الأخير جاء في ظرف عسكري ولمهمة محددة لا تستطيع أن تكون مواكبة للتطورات بعد سنة 1834م. وبذلك أكدت الحكومة الفرنسية عن تخليها عن فكرة الاحتلال المحدود والمرور إلى الاحتلال الواسع. مشاريع المراسيم الملكية يحضرها الحاكم العام بمعية المجلس الإداري الذي إلى جانبه وينقلها إلى وزير الحربية، رغم أنها كانت تأخذ الصبغة المؤقتة فإنها تحولت إلى حق تمسك به الملك. كما خول مرسوم جويلية للحاكم العام اتخاذ القرارات في الحالات الاستثنائية، كما أعطته المادة الخامسة حق التشريع في حين حجب هذا الامتياز عن وزير الحربية وهو الوصي إداريا على الحاكم العام. أشارت المادة السادسة إلى صدور مراسيم تنظيمية لاحقا تنظم صلاحيات الحاكم العام والمجلس الإداري والإدارة المدنية، القضاء، المالية، أما تنظيم وتسيير الجيش والبحرية فبقي وفق القوانين المنظمة للجيش الفرنسي.

تمت تكملة مرسوم جويلية 1834م بمراسيم وقرارات كما أشارت إليه المادة السادسة. فوقع الاختيار على دروي دارلون وتم تنصيبه حاكما عاما (جويلية 1834 – أفريل 1835م) بتاريخ 27 جويلية 1834م، والذي صرح أنه يعامل الجزائريين حسب ما يصدر منهم وذكرهم بجانبه الصعب وأن فرنسا لن تغادر الجزائر. وكان يعاب عليه افتقاده للمبادرة وكبر سنه وخضوعه لوزير الحربية.(Moniteur d'Algérie du 03/11/1834)

صدر قرار وزاري في 1 سبتمبر 1834م ينظم ويحدد صلاحيات الحاكم العام الذي أصبح يتكفل بالدفاع الخارجي والداخلي، تحت سلطته الفرق بكل أنواعها النظامية وغير النظامية، يفرض الحصار أثناء الحرب، يتعامل مع قبائل الداخل، وتحت سلطته أيضا المصالح السياسية، ويتعامل مع ممثلي الدول، ويصدر الأوامر للمصالح الإدارية كما يمضي على القرارات، يقوم بتحضير الميزانية وعرض الموازنة على الوزير، كما يعتبر الآمر بالصرف (Franque , M , 1844 :p167).

بقيت السلطة الهرمية في الجزائر كما حددها مرسوم جويلية 1834م، باستثناء مرحلة الجمهورية الثانية 1848م – 1852م حيث ألحقت بوزارة الداخلية مع توسيع صلاحيات العمالات وحكامها وتنسيقها المباشر مع باريس. كما مر منصب الحاكم العام بمرحلة انقطاع تميزت باستحداث لمنصب وزير المستعمرات والجزائر من

1858م إلى 1860م. ثم أعيد العمل بالنظام السابق الذي يتميز بنوع من الاستقلالية مع الخضوع لوزارة الحربية، إلا أن سنة 1881 شهدت إلحاق الجزائر بوزارة الداخلية بعدما تمكن المستوطنون من توسيع وتغليب نفوذهم على حساب العسكريين وتوسع النظام المدني في الجزائر، وارتفاع عدد البلديات كاملة الصلاحية مع ازدياد استغلال الجزائريين.

صدر مرسوم 26 أوت 1881م ألحق في مادته الأولى المصالح المدنية بوزارة الداخلية ممثلة في: الداخلية، المالية، البحرية، الأشغال العمومية، الفلاحة، التجارة والغابات، البريد والتلغراف والتقاضي الخاص بالجزائريين، وتم تطبيق جميع القوانين الفرنسية في الجزائر باستثناء المعدلة منها بمقتضى التشريعات الخاصة بالجزائر، وأعطى المرسوم للوزراء حق تعديل أو إلغاء ما يصدر عن الحاكم العام، وإلغاء كل ما يتعارض ومرسوم 1881م (Jules ferry , 1892: p101)

أعطيت للحاكم العام تفويضات من قبل الوزارات المعنية حيث منحه وزير الداخلية تفويضا في 26 أوت 1881 إلى جانب وزير الأشغال العمومية، الفلاحة والتجارة، البريد والتلغراف كما تلقى تفويضات أخرى تخص العدالة في 13 سبتمبر 1881م والمالية في 13 ماي 1882م، أما تفويض وزارة الأشغال العمومية فمنح له في 29 ماي 1882م ووزارة التجارة في 21 ماي 1883م وتفويض وزارة الفلاحة في 24 سبتمبر 1886م. وبذلك تم التضييق على الحاكم العام وازداد نفوذ الوزراء عليه رغم التفويضات الممنوحة له. (Jules ferry, 1892: p114)

2. إصدار مرسوم 1896 م وتنظيم الحكومة العامة

كان هذا المرسوم ترجمة لما جاء به تقرير فيري حول الحكومة العامة في التحقيق الذي أعدته اللجنة المشيخية التي زارت الجزائر وترأسها جول فيري في 1991م، تمت المصادقة عليه من طرف مجلس الشيوخ بعد مداولات امتدت من 25 ماي إلى 30 منه 1893م، حيث أقرت بإلغاء مرسوم الإلحاق 1881م وتقوية صلاحيات الحاكم العام بما يتماشى وتقرير فيري، خاصة بعدما كانت هناك معارضة من طرف الحكام العامون. وهو محاولة لإعادة الضع كما كان قبل 1881م. صدر في 31 ديسمبر 1896م وهو عبارة عن 9 مواد، أعاد تنظيم الحكومة العامة وصلاحيات الحاكم العام، وألغى مرسوم الإلحاق 1881 م، اقترح تعيين الحاكم العام بمرسوم رئاسي وباقتراح من وزير الداخلية على أن تكون السلطة ممركزة في الجزائر. (Dessoliers ,1894 : p185)

أخضع السلطة العسكرية والمدنية للحاكم العام وأعطاه صلاحية اتخاذ القرارات المناسبة لفرض الأمن، كما أعطى له حق التنسيق مع ممثلي فرنسا بكل من المغرب وتونس، ومنعه من اتخاذ إجراءات سياسية دبلوماسية دون العودة إلى الحكومة بباريس، وأبقى جميع المصالح المدنية تحت سلطته باستثناء التعليم العمومي والقضاء وباستثناء ما ارتبط بالجزائريين، والخزينة والجمارك التي تتبع الوزارات الوصية بباريس، كما يستشار في التعيينات بالنسبة للسلطة القضائية أو أي تعديل فيما يخص الرسوم الجمركية، الحق به موظفي المصالح

الغابية، ووضعت تحت تصرفه المصالح المتواجدة بباريس التي لم يلحقها به القانون، كما مكنه المرسوم من صلاحية الفصل من المهام في الحالات الضرورية، كما أبقى له صلاحية تلقى التقارير من المصالح الولائية الثلاث، وضيق المرسوم على الحاكم العام في اتخاذ القرارات المرتبطة بالاستثمار المتعلق بالغابات دون العودة إلى باريس، وأكد عليه المرسوم في رفع تقاريره إلى وزير الداخلية وإلى الوزارات المعنية بباريس فيما يخص مصالحها، كما أعطاه صلاحية تحضير الميزانية باستشارة المجلس الأعلى. (Estoblou Robert, 1898 :p54)

تمّ استكمال مرسوم 1896م بمرسوم 23 أوت 1898م، الذي جاء ليحدد ويتمم صلاحيات الحاكم العام وكان باقتراح من الحكومة العامة وتزكية من وزير الداخلية، وهو عبارة عن 9 مواد، لم يطرأ أي تغير في صفة الحاكم العام ولا في الجهة المخولة لتعينه حيث بقيت كما كانت، أعطته المادة الثانية سلطة أوسع، فإلى جانب سلطته المدنية والعسكرية أضحت له سلطة التعيين في جميع المناصب العليا، كما أعطى له السلطة على قادة النواحي، مع وجوب التنسيق بينه وبين قائد القوات البرية والبحرية، والتي أبقاها المرسوم خاضعة مباشرة لسلطة وزير الحربية في حالة الحرب، ولم يمنحها لسلطة الحاكم العام. (Estoblou Robert, 1898 :p55)

وبهذا أصبح في الجزائر نوع من الاستقلال الذاتي عن باريس، الذي يرتكز على ثلاثة أسس ممثلة في:

- الإدارة التي يمثلها: الحاكم العام، الوالي، رئيس البلدية.
- الأساس الثاني يتمثل في المجالس وهي المندوبيات المالية، المجلس الأعلى، المجلس العام، المجالس البلدية.
- وتعتبر ميزانية الجزائر الأساس الثالث في حكم الجزائر والتي تجسدت سنة 1900م.

(A. W.O Sous série I 2260)

جسدت الحكومة الفرنسية مشروعا إداريا إصلاحيا يرمي بالدرجة الأولى إلى التمكين لفرنسا في الجزائر، وزيادة الاستغلال اللامتناهي للأرض والإنسان، ساهمت فيه توصيات لجان التحقيق التي شكلتها لغرض دراسة الأوضاع في الجزائر، وإيجاد الحلول التي تعرقل مشروعها الاستعماري، بداية بالتأكيد على الاحتفاظ بالجزائر وتطبيق مبدأ الاحتلال الشامل بدل المحدود، وتنظيم المصالح والإدارة المحلية ممثلة في المجالس البلدية سنة 1834 م، والإقليمية ممثلة في العمالة سنة 1845م ومجلس العمالة سنة 1858م وقد انتهى هذا المشروع مع نهاية القرن التاسع عشر بالاستقلال المالي سنة 1898م مع إنشاء المندوبيات المالية. وبهذه التغيرات الهيكلية على الادارة في الجزائر نرى أنا فرنسا كانت تعتبر الاستقرار الإداري في الجزائر تحديا، كما اعتبرته مفتاح للمشروع الاستعماري وقدمته على المشروع العسكري، كونه المحرك لعملية التوسع والغزو والإخضاع والاستغلال.

3 .القادة العامون الفرنسيون في الجزائر 1830م – 1834م

شهدت المرحلة الأولى في الجزائر تولي قادة عامون عسكريين لمنصب الرجل الأول في الجزائر، كون وزير الحربية دي بورمون كلف بالقيادة العامة للحملة وحمل صفة القائد العام، لذلك ارتبطت هذه التسمية بمن جاء بعده، إذ تولى القيادة العامة حتى سنة 1834م 5 شخصيات كان أولهم دي بورمون وأخرهم فوارول الذي حكم بالنيابة.

حكم دي بورمون (جويلية 1830– أوت 1830) وهو الذي قاد الحملة الفرنسية على الجزائر ووضع اليد عليها، وانتهى به المطاف منفيا بعد ثورة جويلية 1830م والإطاحة بشارل العاشر، عمل على إبعاد رموز التواجد العثماني في الجزائر، من خلال حل الجيش وترحيل الجنود العزاب والمقدر عددهم بـ 3500 جندي، أو المتزوجون المقدر عددهم بـ 1000 جندي، وكانت جريمة حيث فصلهم حتى عن عائلاتهم، حاول تطبيق سياسة الاحتلال الجزئي لعدم قدرة فرنسا على المغامرة والعواقب التي تترتب عنها، فتوجه إلى البليدة في 23 جويلية 1830م وكان عليه المرور عبر المتيجة التي تقطنها 12 قبيلة أبرزها بنو خليل الخشنة، السبت (حمدان، 2005: ص ص 47 – 53)

تعرض للهجوم من مقاومي المتيجة بقيادة بن زعموم والشيخ السعدي، كونه يهدد أمن هذه القبائل بهذه الخطوة مما خلف 15 قتيلا و43 جريحا، كما أرسل قطعتين من الأسطول واحدة لوهران بقيادة ابنه أميري الذي قتل في هذه الحملة والأخرى إلى عنابة بقيادة دامريمون الذي اضطر إلى الانسحاب في 18 جويلية تحت ضغط المقاومة، وبعد هذا الفشل العسكري وتغير الأوضاع في فرنسا من جراء الثورة على شارل العاشر، تم عزل دي بيرمون في 07 أوت 1830م وتم استخلافه بكلوزيل الذي تولى القيادة (سبتمبر 1830 – فيفري 1831م)، اتسم عهده مثل سابقه بالفوضى أراد أن يجعل من الجزائر نموذجا أمريكيا، كونه عاش في أمريكا وتأثر بتجربـة إبادة الهنود الحمر. عمل على اغتصاب الأرض والأوقاف لتجريد المقاومة من المصادر المافلية ومحاولة دعم الخزينة الفرنسية، قام بتوزيع الأراضي المغتصبة على الجنود فكانت 4 هكتارات لكل فرقة عسكرية، أنشأ فرقة الزواف في أكتوبر 1830م محاولة منه ضرب الجزائريين ببعضهم البعض، عمل على ترهيب الجزائريين وتوعد بإعدام كل من يحمل السلاح، أو يعتدي على الفرنسيين، قاد حملة على البليدة ودخلها في 17 أكتوبر والتحم مع مقاومة أهل متيجة في معركة موزاية، فقتل من الفرنسيين 27 جنديا وجرح 80، انتقل إلى المدية ردا على رفض الباي بومزراق في 22 نوفمبر 1830م الخضوع للفرنسيين وقام بتنصيب تاجر من مدينة الجزائر هو مصطفى بن الحاج عمر على رأسها (أبو القاسم سعد الله، 2007 :ص 41). تم عزله بعد تجاوزه لصلاحياته من جراء الاتفاق المبرم مع باي تونس لحكم وهران وقسنطينة.

خلف برتيزان كلوزيل كقائد عام (فيفري 1831م – ديسمبر 1831م) حل بالجزائر في 20 فيفري 1831م، عمل على نجدة الحامية الموجودة بالمدية بقيادة ماريون والباي مصطفى بن الحاج عمر المنصب من طرف

كلوزيل بعد تعرضها لهجومات من طرف المقاومة التي كان يقودها ابن باي المدية بومزراق A .O.M F80 (1670).

وجه حملة ثانية نحو عنابة بقيادة كل من بيقو وهوديز لقيت فشلا وتعرض قائداها للقتل، دعم احتلال وهران والمرسى الكبير اللذين احتلا في 06 فيفري 1831م وعين بوابيه حاكما على وهران. اتهم بميله إلى السلم أكثر منه إلى الحرب لكنه في نظري أن من يقبل المجيء إلى الجزائر في هذه الظروف يعلم أن الحرب تحصيل حاصل كون بلده دولة غازية والمقاومة هي رد فعل طبيعي.

نصب دو روفيغو بعد برتيزان (ديسمبر 1831م– مارس 1833 م)، اعتمد القوة والصرامة والبطش ظنا منه أن هذه السياسة ستأتي على المقاومة. كان يوصي قادته بضرب الرقاب وقطع الرؤوس وإضرام النيران خدمة للحضارة واستقرار المستعمرة والمساهمة في تدفق مليون عائلة فرنسية (الغالي وآخرون، 2007، ص314).

حل بالجزائر في ديسمبر 1831م وهو من أباد قبيلة العوفية وارتكب مجزرة في حقها، مارس التقتيل والإعدام في حق شيوخ القبائل بإعدامه الشيخ العربي بن موسى زعيم قبيلة بني خليل والشيخ عبد الوادي شيخ قبيلة السبت، شكل الحرس الوطني ودخل في مفاوضات مع إبراهيم الكر يتلي (بن نعمية، 2007: ص 15)، الذي استولى على عنابة وكان محاصرا من طرف أحمد باي حيث سلم القصبة إلى القائد الفرنسي دارماندي، كان دو روفيغو يرى في ضرب الرؤوس والأعمال الإجرامية عملا مشروعا خدمة للمشروع الفرنسي الاحتلالي، والذي كان يرى من طرف الفرنسيين على أنه رسالة حضارية وواجب أنيط بالرجل الأبيض. اضطره وضعه الصحي لمغادرة الجزائر في 4 مارس 1833م حيث توفي بعد ثلاثة أشهر. (العربي، 1982 م: ص 62).

حكم فوارول (افريل 1833 م – سبتمبر 1834 م) الجزائر من هذا المنصب بالنيابة، كان تحت إمرة وزير الحربية ولم تكن له السيطرة على كل من ديميشال في وهران ودوزير في عنابة والعقيد دفيفي في بجاية، لا يستشار ولا يرجع في اتخاذ القرارات إليه، حكم مدة 17 شهرا حتى سبتمبر 1834م. كانت هذه الفترة انتقالية بحكم انتظار ما ستسفر عنه أعمال اللجنة الإفريقية.

4. سياسة الحكام العامون بعد 1834م

أسس لهذه المرحلة مرسوم جويلية 1834م، بدأت بدروي دارلون (جويلية 1834 – أفريل 1835م) تم تنصيبه بتاريخ 27 جويلية 1834م، صرح أنه سيعامل الجزائريين حسب ما يصدر منهم وذكرهم بجانبه الصعب وأن فرنسا لن تغادر الجزائر. كان يعاب عليه افتقاده للمبادرة وكبر سنه وخضوعه لوزير الحربية، كان يرى أن العلاقات التجارية بإمكانها إخضاع الجزائر، أراد التوسع والسيطرة على البليدة إلا أن الحكومة رفضت ذلك، فقام بحملة ضد حجوط، كما وقعت في عهده معركة المقطع في الغرب الجزائري بقيادة تريزيل الذي خلف ديميشال على وهران، بمواجهته للأمير عبد القادر وانتهت بفشله وقتل 500 جندي فرنسي وجرح 200 وأسر 15 رغم معارضة دارلون لهذا التوجه (حرب، 1983: ص 200).

انتهت هذه الحادثة بعزل تريزيل الذي أراد بهذه المبادرة إرغام الأمير عبد القادر على الاعتراف بسيادة فرنسا، ودفع ضرائب سنوية لها مع التخلي على سلطته على بعض القبائل (العلوي ،1985: ص40).

أبانت معركة المقطع على عجز دارلون فتمّ عزله وتعين كلوزيل في 10 أوت 1835م، وكانت المرة الثانية التي يتولى فيها حكم الجزائر، اختلفت سياسته عن من سبقه فهو من أنصار الاحتلال الكامل ويرفض فكرة الاحتلال المحدود، كان يسعى لإخضاع الجزائر في ثلاثة أشهر، تمثلت خطته في أسر الأمير واحتلال عاصمته معسكر والسيطرة على تلمسان، حاول عزل الأمير ومنع وصول الأسلحة من مالطا وجبل طارق، إضافة إلى الاستيلاء على المدية وملیانة، وجه مجهوده للسيطرة على معسكر عاصمة الأمير والتي أخلاها في 06 ديسمبر 1835م بعدما أشعل فيها النار. بعد ذلك توجه كلوزيل إلى تلمسان محاولا إخضاعها لسيطرته وتلبية نداء قائد المشور مصطفى بن إسماعيل، فدخلها في 13 يناير 1836م حيث عانت من تجاوزات الفرنسيين والضرائب المفروضة والسجن الذي طال أعيانها، فأرغم من أراد الخروج منها على دفع 2120 فرنك، وقد ترك بها حامية تعدادها 500 جندي. كما عين يوسف على ناحية قسنطينة متخذا من عنابة مركزا لقيادته في مارس 1836. لاقت الخطوات التي قام بها كلوزيل في الغرب الفشل، حيث رجعت معسكر إلى الأمير وأعيد الباي الذي نصبه على معسكر إلى مستغانم، وبقي كفينياك محاصرا في تلمسان في المشور، وتداركت الحكومة الفرنسية هذا العجز من خلال الدعم الممثل في شخص بيجو لتولي قيادة الجهة الغربية.

تميز مسار كلوزيل في الجزائر بمحاولته الفاشلة لاحتلال قسنطينة في 21 نوفمبر 1836 بفيلق قوامه 8700 جندي انتهت بعزله وتعويضه بدامرمون (فيفري 1837 – اكتوبر1837)، واتسم عهده بإمضاء قائد فيلق وهران بيجو معاهدة التافنة في 30 ماي1837 (زوزو،2007: ص ص 85 –87).

بدأ الاهتمام بالجزائر أكثر في عهد دامرمون باستحداث قسم للجزائر بوزارة الحربية وتم التأكيد على أحقية فرنسا على كامل الإيالة، مع تفضيل التغلغل السلمي، كانت الحملة على قسنطينة أهم عملية أمضت الحكومة على تنفيذها حتى يتفادى دامرمون المسؤولية في حال الفشل (سعد الله ،2007: ص 155).

كانت هذه الحملة في بداية أكتوبر1837 وبدأت بالقصف في 05 أكتوبر وتمكنت من فتح ثغرة للولوج إلى المدينة في 13 أكتوبر بفرقة من الزواف، وشارك في هذه الحملة 13000 راجل و7 ألاف فارس واستعانت بـ 27 مدفعا تحت إمرة الحاكم العام، وقتل فيها 100 ضابط وألف جندي والحاكم العام دامرمون حيث تولى القيادة بعده الجنرال فالي حاكما عاما بالنيابة في 25 أكتوبر، وتمت ترقيته إلى رتبة ماريشال في 11 نوفمبر وتثبيته في منصب الحاكم العام بعد سيطرته على قسنطينة. عمل فالي في ديسمبر 1837 م بتنصيب قائد عسكري في قسنطينة، وقام باحتلال سكيكدة في 08 أكتوبر 1838، جيجل في 13 ماي 1838، وعمل على تغير بنود معاهدة التافنة من أجل حصر سلطة الأمير عبد القادر في منطقة برج حمزة والتي رفضها الأمير، كما تم احتلال البليدة في 02 جانفي 1840 وبطلب من الحكومة سير حملة على شرشال في 15 مارس 1840 وفي17 ماي على المدية وفي 05 جوان على ملیانة وهي من أهم مراكز الأمير عبد القادر.

تم تنصيب الجنرال بيجو بعد فالي في 29 ديسمبر 1840 م، والتحق بالجزائر في 22 فبراير 1841، كانت مهمته الأساسية تحطيم قوة الأمير.

كان بيجو مع فكرة الاحتلال الشامل وأسلوب الأرض المحروقة، سخر عددا هائلا من الجيش وصل سنة 1846م إلى 108 ألف بنفقة 500 مليون فرنك (جوليان، 2008: ص ص 287 – 312)، وفي عهده عمل على محاصرة الأمير وقطع طرق مواصلاته ببناء مدينة الشلف والتي سميت باسم أحد أفراد الأسرة الملكية أورليان فيل، وكانت باقتراح من لاموريسيار في 23 أفريل 1843م وهي تتوسط معسكر وملیانة، كما تم بناء مدينة سيدي بلعباس التي تتوسط تلمسان ومعسكر لمراقبة قبيلتي بني جعفر وبني عامر خلفاء الأمير، وتم احتلال تاقدامت في 25 ماي 1841 م التي جعلها الأمير عاصمته سنة 1836م، إضافة إلى معسكر في 30 ماي ومستغانم في 03 جوان، كذلك تم تخريب سعيدة في 22 أكتوبر 1841م، وقام بحملة على المدية في ماي ثم البرواقية وقصر البخاري وبوغار الذي تم تخريبه، تازة في 1842م، وتم احتلال تلمسان في بداية فبراير وتدمير سبدو في 09 فبراير 1843م، وقد عمل لاموريسيار في معسكر وبيدو في تلمسان واربوفيل في مستغانم على نهب المدن ومطاردة الموالين للأمير.

قام بمهاجمة عاصمة الأمير الزمالة في 14 ماي 1843م وأسر 3000 شخص، كما ضيق على الأمير في قاعدته الخلفية المغرب بمقتضى ماتم الاتفاق عليه مع المغرب من خلال معاهدة طنجة ولالة مغنية وبهما تم إضعاف موقف الأمير (الجيلالي، 1980: ص 209).

واصل بيجو سياسته التخريبية في الجزائر حتى مغادرته لها في 04 ماي 1847م وحل محله أحد أبناء الملك وهو الدوق أومال (سبتمبر 1847 – فبراير 1848م) الذي عين في 11 سبتمبر 1847م، تم في عهده توقيف الجهاد من طرف الأمير عبد القادر في 23 ديسمبر 1847م بمقتضى أن يختار الوجهة التي أرادها لكن فرنسا أخلت بتعهداتها للأمير.

توجت سياسة الحكام العامون نهاية الأربعينات بوضع حد لمقاومة الأمير وأحمد باي، حيث تضرر الشعب الجزائري من الممارسات والتجاوزات التي لم يراعي فيها هؤلاء القادة أدنى حقوق الإنسان، فمجازر هؤلاء مازالت عالقة في الأذهان بداية من تحويل مسجد سيدي فرج إلى مركز لقيادة دي بورمون، مرورا بمذبحة العوفية بمنطقة الحراش، مذبحة مسجد كتشاوة، محرقة غار الفراشيش بمنطقة الظهرة، وغيرها من التجاوزات التي لحقت الأوقاف والممتلكات. كما كانت بداية لترسيخ التواجد الفرنسي عن طريق الإدارة والمدرسة.

5. سياسة الحكام العامون بعد 1870م

لم تخرج سياسة الحكام العامين في عهد الجمهورية الثالثة عن سابقيهم، فبعد الإطاحة بنابليون الثالث من سدة الحكم في شهر سبتمبر 1870 م، تم استبدال الحكومة المدنية بأخرى عسكرية، إلا أنّها لم تسند إلى شخصية مدنية حتى سنة 1879م (B.O.G G 1879 -1880: p 66).

تداول على حكم الجزائر 9 حكام عامون إلى غاية 1900م شغلوا مناصب مختلفة منهم من كان سفيرا بفينا ممثلا في شخص أوغست لوزي، وكامبون الذي كان واليا في الرون وغريفي الذي كان نائب رئيس الغرفة البرلمانية وكان جونار آخر من حكم خلال القرن 19 م وكان قبلها نائبا بالبرلمان.

أسند المنصب في مارس 1871 م إلى دوقيقدون وهو شخصية عسكرية قاد مرحلة انتقالية ذات طابع مدني بقيادة عسكرية امتدت من مارس 1871 إلى جوان 1873 ليخلفه ضابط عسكري أخر ممثلا في شخص شانزي والذي ترك المنصب في مارس 1879 لشخصية مدنية هو ألبرت غريفي وهو نائب رئيس غرفة البرلمان.

تميزت هذه المرحلة بإلغاء سلطة الوسطاء الجزائريين وتجريد الجماعة من صلاحياتها في منطقة القبائل، التي لم يبق لها إلا السلطة المدنية، وأصبحت العمالات شبيهة بمثيلاتها في فرنسا وهي خطوة نحو الإلحاق يديرها وال ويوجد إلى جانبه مجلس للعمالة، كما يوجد رؤساء الدوائر ويدير البلديات المختلطة المسير الإداري. أمّا البلديات كاملة الصلاحية فيسيرها مجلس بلدي على رأسه رئيس بلدية، كما تمت الاستعانة بالوسطاء الجزائريين ممثلين في القادة والشيوخ. أبقي على المنطقة العسكرية تحت سيطرة المكاتب العربية بمساعدة الآغاوات والقياد كان بكلّ عمالة مجلس عام مشكل من 25 مستوطن وستة مستشارين جزائريين تختارهم الإدارة، حدّد صلاحياته قانون 10 أوت 1871م وقانون سبتمبر 1875م. , Mercier Ernest (1891: p250)

أصبحت ميزانية كل مصلحة موجودة في الجزائر بمقتضى مرسوم الإلحاق 1881 م ملحقة بوزارتها في باريس، وبهذا تقلصت صلاحيات الحاكم العام والتي أدت بقريفي إلى تقديم استقالته رافضا لسياسة القرار في باريس والتنفيذ في الجزائر، ليتم استخلافه بتيرمان في نوفمبر 1881 م والذي كان مستشار للدولة.

لم تخرج سياسة الحكام العامين في عهد الجمهورية الثالثة عن سابقيهم، حيث تميز عهد دوقيقدون بالمعاملة القاسية تجاه من انضم إلى مقاومة المقراني والشيخ الحداد من خلال سياسة التهجير والتغريم والمصادرة، كما جاء على عهده قانون الأهالي الذي ضيق على الجزائريين في أرزاقهم وتحركاتهم ومعاملاتهم من خلال المحاضر المسلطة عليهم، إذ بلغت سنة 1887م 4578 مخالفة أما سنة 1890 فبلغت 2765 مخالفة (**Jules** Camban ,1891: p 17)

كما واصل تيرمان نهج سابقيه بتوسيع مخالفات قانون الأهالي وإصدار قانون الحالة المدنية الذي كان مجزرة أخرى في حق الجزائريين، امتدت أثاره حتى يومنا هذا من خلال التشويه الذي لحق بالألقاب، كما تمت مواصلة تقليص صلاحيات القاضي المسلم بمقتضى قانون 1886 م، وتم العمل على رفع عدد البلديات الكاملة الصلاحية وبهذا ازدادت سيطرة واستغلال المستوطنين للجزائريين(Camban ,1891: p 35).

تواصلت سياسة الحكام العامين بعد 1891 م غير مختلفة عمن سبقوهم، من خلال توسيع مواد قانون الأهالي ومواصلة مصادرة الأراضي، حيث فقد الجزائريون من الاحتلال إلى غاية 1895م حوالي 5.056

مليون هكتار، كما تم التشديد عليهم بفرض رخصة التنقل التي أصبحت تستظهر في التنقل حتى بين الجزائر ومدن لا تتعدى 30 كلم. (Claud Collot, 1987)

كما تميزت نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بإنشاء المحاكم الردعية في 29 مارس 1902 م المتضمن إنشاء محكمة ردعية على مستوى المقاطعة، تعمل خارج النظم القضائية، يضطلع بمهام ممثل الحق العام فيها محافظ البلدية، ولا يمكن للمتهم فيها توكيل محام للدفاع عنه، وأحكامها غير قابلة للطعن مالم تتجاوز الأحكام 6 أشهر سجنا و500 فرنك غرامة (أجيرون، 2008: ص106). وبهذا لا نستطيع أن نميز بين الحكام العامون ولا بين الحكم العسكري والمدني، فالأولوية كانت للمصلحة الفرنسية وكلما ازداد التعسف من طرف القادة كان الثناء عليهم والترقية لهم، كون التعسف والاستغلال كانت سياسة دولة ولم تكن سياسة أفراد معزولة.

خاتمة

لم تستقر الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر على نموذج واحد في السنوات الأولى للاحتلال، فكل مرحلة من مراحل القادة العامين شهدت تغيرات وتطورات جعلت من الجزائر منطقة لتوظيف التجارب التي سبقت في المستعمرات الأوروبية. إذ أرادها البعض على الطريقة اليونانية التي تمنح للمستعمرات استقلالية التسيير مع ما يتوافق ومعطياتها والمصلحة اليونانية، والبعض الآخر أرادها على الطريقة الرومانية التي تعتمد على الارستقراطية المسيطرة على الأرض وعلى نظام العبودية وحرمان السكان الأصليين من التملك. كما رأى بعض منظري الاحتلال أن تطبق فرنسا النموذج البريطاني في الهند، الذي أعطى حق التملك للهنود بمقتضى الدستور البريطاني لسنة 1833م وسمح بعملية نقل الملكية سنة 1786م، رأوها تجربة يمكن تطبيقها في الجزائر على أن ترتبط بفرض الضرائب رغم صعوبة تحصيلها، لرفض الجزائري المسلم دفعها إلى سلطة مسيحية، وراهن البعض الأخر اعتماد التجربة العسكرية البريطانية التي استعملت القوة في الهند، واستغلت العمال مع إضفاء الطابع العسكري على الإدارة، وإسناد المناصب العليا في الجيش الأهلي الهندي للضباط الانجليز مع الإبقاء عليه دون تنظيم تفاديا لخطره.

جمعت فرنسا تجارب الدول الأوروبية وعملت على تجسيدها، إلا أنه لم يكن بمقدورها فرض السيطرة الكلية، نظرا للتحديات التي واجهتها، فالسيطرة على الأرض لم تكن إلا جزئية لاشتداد المقاومة ورفض السياسة الاستعمارية. أنشأت فرنسا مع بداية الاحتلال للجزائر مجموعة لجان منها الحكومية أخرى بلدية، كما حافظت على بعض ما اعتمده النظام العثماني والأمير عبد القادر، سعيا منها لتوسيع نفوذها العسكري والتمكين لمؤسساتها الإدارية.

قائمة المراجع

الأرشيف:

1-A .O.M F80 1670.

2- A .W.O Sous série I 2260 .(Organisation De Gouvernement).

المؤلفات باللغة العربية:

1- الجيلالي، عبد الرحمان، (1980)، **تاريخ الجزائر العام**، ج3، ط 4، لبنان، دار الثقافة.

2- العلوي، محمد الطيب، (1985)، **مظاهر المقاومة الجزائرية**، ط1، قسنطينة، دار البعث.

3- العربي، إسماعيل، (1982)، **العلاقات الدبلوماسية الجزائرية في عهد الأمير عبد القادر**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

4- الغالي، غربي وآخرون، (2007)، **العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والأبعاد**، الجزائر، مطبعة المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية والثورة.

5- بن نعمية عبد المجيد، بن معمر محمد، الحمدي الحمدي، (2007)، **موسوعة أعلام الجزائر 1830 -1954**، الجزائر، مطبعة المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية والثورة.

6- جوليان، شارل أندري، (2008)، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، تر المعهد العالي للترجمة، ط1 ،الجزائر ، دار الأمة .

7 – حرب، أديب، (1983)، **التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر 1808 م – 1847 م**، ج 1، ط1 ،الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.

8- خيثر عبد النور، سعيدي مزيان، بوقجاني أحمد، (2007)، **منطلقات وأسس الحركة الوطنية 1830 – 1854 م**، الجزائر مطبعة المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية والثورة.

9- خوجة، حمدان، (2005)، **المرآة**، تقديم وتعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري، الجزائر ، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع.

10 –سعد الله، أبو القاسم، (2007)، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج1 الجزائر، دار البصائر.

11 – شارل روبير، أجيرون، (2007)، **الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871– 1919**، ج 1 ترجمة حاج مسعود أكلي، الجزائر، دار الرائد للكتاب.

12 – زوزو عبد الحميد، (2007)، **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830– 1890م**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

المؤلفات باللغة الأجنبية

1-B.O.G. G 1879 ,**Imprimerie Fantana** ,Alger,1880.

2-Camban,Jules,(1891),**SituationGénéraleDe L'Algérie** ,Alger,Imprimerie Administrative Gojosso .

3- Collot Claud,(1987) , **Les institutions De L'Algérie Durant La Période Coloniale 1830 – 1962** ,Alger, Edition Du CNRS /OPU.

4- **Délégations Financiers Algériennes Session De Novembre 1899** ,(1899),Alger,Imprimerie Galmiche .

5-Dessolier Félix,(1984)، **Organisation Politique De l'Algérie Expose Critique** ,Paris,Librairie Algérienne Et Colonial .

6- Derrien Isodre,(1886),**Les Français à Oran Depuis 1830 A Nous Jour**,Paris, Imprimerie J Nicot.

7-De menerville Pinson ,(1853**),Dictionnaire De La Législation algérienne** ,Paris,Durand Editeur.

8- ferry Jules,(1892**), Le Gouvernement De L'Algérie**,Paris, Imprimerie Armand Colin.

9-.Franque (M) ,(1844),**Lois De L'Algérie De 5 /71830 –Au 1/1 /1841** ,Paris,J Corréard Editeur.

10- **la commission d'Afrique procès – verbaux Et Rapports De La Commission spécial 1833 v2**,(1834),Paris,Imprimerie Royal1834 .

11 – Mercier Ernest ,(1891**),La Propriété Foncière Chez Les Musulmans D'Algérie** ,Paris ,Ernest Leroux Editeur.

12- Estoblou Robert. Lefebure Adolphe ,(1898) **،Code De l'Algérie Annote 1896- 1898** ,Alger,Imprimerie De L'académie.

الجرائد:

1- **Moniteur d'Algérie** du 03/11/1834.